دراسة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة وتطورها في الجزائر خلال الفترة (2020/2000)

An analytical study of sustainable development indicators and their development in Algeria

د. رايس فاطمة الزهراء

مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، fatimazohra.rais@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/18 **تاريخ القبول: 2023/12/29**

الملخص:

تعد التنمية المستدامة من أهم الأهداف التي تسعى مختلف الدول لتحقيقها، إذ فرضت نفسها عنوة كمفهوما جديدا في محيط العلاقات الاقتصادية المحلية و الدولية.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر و تطورها ، و تجربتها كغيرها من الدول التي باشرت بعدة إصلاحات و برامج تنموية للنهوض بالاقتصاد و حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة.

توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الإصلاحات و المخططات التي قامت بها الجزائر قد حققت الكثير من النتائج الايجابية على الصعيدين الاقتصادي و الاجتماعي ، لكن لابد من ضرورة مواصلة جهودها و إ تباع معايير دولية لتحقيق التنمية المستدامة بعيدا عن قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: تنمية ، تنمية مستدامة، مؤشرات ، برنامج انعاش اقتصادي، جزائر.

تصنيف JEL : *Q57. Q56.Q5* .

Abstract:

Sustainable development is one of the most important goals that various countries seek to achieve, as it forcibly imposed itself as a new concept in the vicinity of domestic and international economic relations.

This study aims to shed light on the indicators of sustainable development in Algeria and its development, and its experience, like other countries that have initiated several reforms and development programs to advance the economy, protect the environment, and achieve sustainable development.

This study concluded that the reforms and plans undertaken by Algeria have achieved many positive results on the economic and social levels, but it is necessary to continue its efforts and follow international standards to achieve sustainable development away from the hydrocarbon sector.

***Keywords**: development, sustainable development, indicators, economic recovery program, Algeria.*

***JEL Classification:** Q5.Q56. Q57.*

1. مقدمة:

أصبح موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي نالت اهتمام الباحثين في مختلف الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و السياسية ، إذ تطور مفهوم التنمية من تنمية اقتصادية إلى تنمية العنصر البشري وصولا إلى مصطلح التنمية المستدامة .

تعتبر التنمية المستدامة من بين المواضيع المهمة التي لاقت دراسة وتمعنا كبيرا من قبل الباحثين والأكاديميين وكل المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية، وذلك باعتبارها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، كما تعتبر التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية.

كما تعتبر الجزائر من أهم دول المغرب العربي التي عملت على تحقيق التنمية المستدامة، خاصة بعد استقلالها إلى يومنا هذا ، ويتضح ذلك من خلال الإصلاحات و البرامج التنموية ،إضافة إلى المجهودات التي تبذلها من أجل النهوض بالاقتصاد و تحقيق قفزة نوعية في جميع قطاعاتها، ومعرفة مدى مساهمة هذه البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2000 إلى سنة 2020 في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مؤشرات التنمية المستدامة التي تساهم بشكل رئيسي في توضيح مدى نجاح الدولة في تحقيقها للتنمية المستدامة .

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على التساؤل الجوهري التالي:

- ✓ ماهي مؤشرات وجهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة ؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالتنمية المستدامة؟
- ماهي مؤشرات التنمية المستدامة؟
- ماهي جهود الجزائر في مجال ترسيخ وتحقيق التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة: و للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع.
- تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في أي دولة إلى إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة.
- تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تفعيل ما يسمى بالتنمية المستدامة لترسيخها وتحقيقها في مختلف ميادينها.

أهمية الدراسة: تعود أهمية هذه الدراسة إلى تسليط الضوء والإحاطة بأهم الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة وأبعادها ومؤشراتها، تحدياتها، بالإضافة إلى التطرق إلى تجربة الجزائر في مجال حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مفاهيم التنمية المستدامة و أهدافها و أبعادها وأهم مؤشراتها وتحدياتها.
- التطرق إلى تجربة الجزائر في مجال حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة.
- الجهود التي بذلتها الجزائر في سبيل تجسيد و تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، والذي يتناسب مع طبيعة الدراسة و التي تقوم على تجميع المعلومات و البيانات و تحليلها.

الدراسات السابقة: من المهم ادراج الدراسات السابقة، ومن أهم الدراسات تم التي كانت تصب في نفس سياق هذا البحث نذكر:

أ. دراسة **(زاوية رشيدة،2019)** بعنوان : " أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر "، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه تتطلب التنمية المستدامة تغيري جوهري في السياسات و الممارسات الحالية ، لكن هذا التغيير لن يأتي بسهولة ، لذا أصبح مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أمر حتمي لا مفر منه من أجل عدم التخلف ، والجزائر وان كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو استراتيجية التنمية المستدامة فان مثال لبسيط عن الفجوة بينها وبين الدول المجاورة في نفس المجال تبين بصورة واضحة أن الرغبة غير كافية وانما القدرة على تطبيق المخطط تأتي في المقدمة .

ب. دراسة (**العالية مناد، مزريق عاشور، 2020**) بعنوان: " مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019 "، وقد خلصت هذه الدراسة، إلى أهمية البرامج المتبعة في إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو بالمقارنة بالفترة السابقة، ولكنها اقتصرت على قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، وذلك بتخصيص مبالغ ضخمة لها ما أدى إلى زيادة التشغيل بالقطاعين وبالتالي ساهم في تحسين معدلات البطالة، أي كان لها تأثير إيجابي على كل من معدل النمو العام ومعدل البطالة. إلا أنه لم تشهد القطاعات المنتجة على رأسها الصناعة معدلات نمو جيدة، بالرغم من جهود الدولة في دعمها.

ج. موقع الدراسة من الدراسات السابقة: (القيمة المضافة): إن الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع تبين لنا أن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة في النقاط التالية :

- تستمد الدراسة تميزها بتغطية فترة زمنية مختلفة عن الدراسات السابقة الممتدة (2020/2000) والتي كانت حوالي 20 سنة.
- محاولة تبيان تجربة الجزائر في مجال حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة و الصعوبات التي اعاقتها لتحقيق الأهداف المرجوة من التنمية المستدامة.

2. الإطار النظري للتنمية المستدامة:

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح يشير إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، فقد لاقى هذا المفهوم العديد من التعاريف واختلفت حوله الآراء والاتجاهات، حيث بدأت الدول الرأسمالية

الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي الذي يؤكد على أن ما تعاني منه دول العالم الثالث من فقر وجهل، إنما هو نتاج لتخلفها وليس لاستعمارها لسنوات طويلة ومن ثم طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية المستدامة كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث أن تتجاوز حالة التخلف وتلحق بالدول المتقدمة.

1.2مفهوم التنمية المستدامة: هناك العديد من التعاريف للتنمية المستدامة إلا أن جميعها تتفق من حيث المضمون ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

- **التعريف الصادر عن الاتحاد العالمي**: " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة و الاقتصاد والمجتمع" . (GENDRON, 2006, p. 166).
- **التعريف الصادر عن مؤتمر منظمة الزراعة والأغذية العالمية (FAO) بأنها:** "إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية ، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول". (العايب، 2011، صفحة 06).
- عرفها المشرع الجزائري على أنها " التوفيق بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية القابلة للاستقرار وحماية البيئة ، أي إدراج البعد البيئي في إطار التنمية تضمن تلبية حاجيات الأجيال الحاضرة و الأجيال المستقبلية" . (تحانوت و بن مسعود ادم، 2018، صفحة 05).
- " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين، وبالتالي يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التي تسعى إلى تحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة". (قبقوب، 2017، صفحة 11).
- " واحدة من الأدوات التي تستخدم لتحسين نوعية الحياة للبشر في المجتمع، وفي ذات الوقت تعمل على تطوير أو صيانة الموروث الطبيعي ". (ناجي، 2013، صفحة 38).

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية المستدامة " تلك التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي و الاجتماعي وتحقيق الاحتياجات البيئية للأجيال الحالية دون المساس بالاحتياجات التي توفر حياة متوازنة وصحية للأجيال القادمة في المستقبل.

2.2أهداف التنمية المستدامة: تتسم التنمية المستدامة بجملة من الأهداف نذكر منها مايلي :(بوزيد، 2013، صفحة 80).

- إبراز أهمية الموارد البشرية، والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوية التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات.
- السعي للحد من الفقر العالمي، وهذا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا.
- البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول مع تبادل الآراء في شأن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في آفاق جديدة للتعاون.

- النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من إيجابياتها، وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية .
- تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا واجتماعيا وذلك من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.
- تهدف أيضا إلى ضمان إمداد كاف من المياه وحماية كافة المسطحات المائية ، كما تهدف لتوفير الغذاء وضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة والأسماك وموارد المياه.

3.2 أبعاد التنمية المستدامة: وتنقسم إلى أبعاد أساسية وأخرى ثانوية:

أ. **أبعاد أساسية:** يرى الكثير من الباحثين أن التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعلهم بالضبط والترشيد للموارد،وهي الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية ويمكن توضحها كالأتي:

✓ **البعد الاقتصادي**: يتضمن هذا البعد الانعكاسات و المؤشرات الحالية و المستقبلية للنشاط الاقتصادي على البيئة و الذي يشمل: (سعيد، 2006، صفحة 107).

- معدل نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية : إذ يستهلك الفرد في الدول المتقدمة و خاصة الصناعية في المتوسط أضعاف ما يستهلكه الفرد في الدول النامية من النفط و الغاز و الفحم ، ويرى سولو و هارتوك إن الاستهلاك يكون مستدام إذا حافظ على مستواه أو تزايد عبر الزمن فيكون هذا الاستهلاك غير مستدام.
- القضاء على الفقر: تهتم التنمية المستدامة في الدول النامية إلى توجيه الموارد فيها من اجل الاستغلال الأمثل لتحسين و رفع مستويات المعيشة في تلك البلدان.
- الحد من التفاوت في توزيع الدخول: تهتم التنمية المستدامة إلى تقليل الفوارق و التفاوت في توزيع الدخول بين الأغنياء و الفقراء، وان هذا الهدف يتطلب العمل على أن توجه السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية إلى استثمار الموارد المتاحة فيها و العدالة في توزيع الدخول بين الجميع لضمان حقوقهم من تلك الموارد.

✓ **البعد الاجتماعي:** يتمثل البعد الاجتماعي في: (زاوية، ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر، 2019، الصفحات 14-15)، حيث يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة النظر لمهمة و ضرورة عملية الإنصاف و العدل ، و القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها و رغبات الأجيال القادمة ، وهكذا فان كلا من البعد البيئي و الاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد وفيما يلي نذكر أهم عناصره:

- المساواة في التوزيع.
- التنوع الثقافي.

- استدامة المؤسسات.
- الحراك الاجتماعي و المشاركة الشعبية.

✓ **البعد البيئي:** يتمثل البعد البيئي فيما يلي: (قدي، 2010، الصفحات 159-160) ، حيث يوضح هذا البعد الاستراتيجيات التي يجب إتباعها بهدف التسيير الأمثل للرأس المال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، وبعبارة أدق فان الاستدامة البيئية هي قدرة البيئة على المحافظة على طرق الحياة البشرية، وقدرتها على توفير المدخلات اللازمة للاقتصاد لتمكينها من الحفاظ على الرفاهية الاقتصادية، إضافة إلى وقدرتها أيضا على استيعاب النفايات الناتجة عن الاقتصاد، ويمكننا أن نوجز أهم الأبعاد البيئية في ما يلي:

- حماية الموارد والثروات الطبيعية .
- الحفاظ على المياه.
- حماية الأراضي الزراعية من التصحر .
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري، والوقوف دون تدهور طبقة الأوزون.

4.2 الترابط بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة: يتمثل ترابط أبعاد التنمية المستدامة فيما يلي :(باتر، 2003، صفحة 189).

✓ **اقتصاديا:** النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع و الخدمات بشكل مستمر وان يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام و الدين العام ، وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

✓ **اجتماعيا:** يكون النظام مستداما اجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع ، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم إلى محتاجها و المساواة في النوع الاجتماعي و المحاسبة السياسية و المشاركة الشعبية.

✓ **بيئيا :** النظام المستدام يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية ، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة ، ويتضمن لا ذلك حماية التنوع الحيوي و الاتزان الحيوي و إنتاجية التربة و الأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية، والجدول الموالي يمثل تحقيق التنمية المستدامة من خلال التقاء الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية المستدامة.

الشكل رقم (01): يمثل تحقيق التنمية المستدامة من خلال التقاء الأبعاد الثلاثة الأساسية التي تشمل وجهات النظر الإيكولوجيين و الاقتصاديين و الاجتماعيين

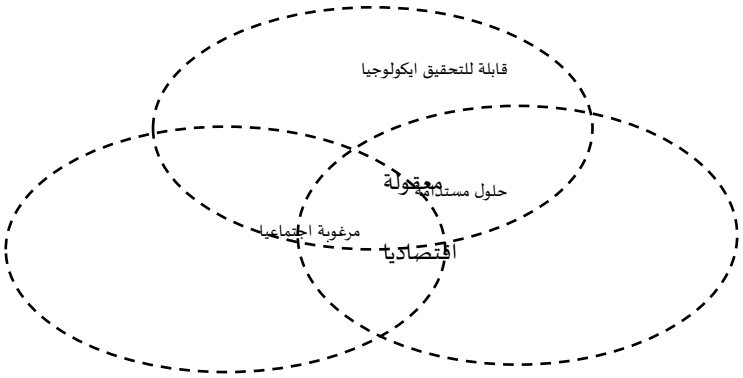

المصدر: (منشورات مخبر الشراكة، صفحة 185).

ب. **أبعاد ثانوية :** إضافة إلى الأبعاد الثلاثة سالفة الذكر هناك من يضيف مايلي : (شيلي، خالد قيرة، و رابح بونمري، 2019، صفحة 107).

- ✓ **البعد التكنولوجي** : وهناك من يسميه بالبعد الإداري و التقني و المؤسسي: و هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أكفئ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم اقل قدر من الطاقة و الموارد ، فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة وذلك لأنه من اجل تحقيق التنمية المستدامة فانه لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكنولوجيا المعلومات وهذا يعني أن التحول من الاعتماد على رأس المال البشري و رأس المال الاجتماعي و بالتالي فان التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة و زيادة مخزون رأس المال .
- ✓ **البعد الثقافي:** جاءت حتمية إدماج هذا البعد سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي.
- ✓ **البعد السياسي:** يرمز هذا الأخير إلى تطبيق الحكم الديمقراطي الذي يسمح بالمساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل و بين الأجيال ، وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية .

5.2 مؤشرات التنمية المستدامة: تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بصورة فعلية، وهذا ما ينجم عنه اتخاذ العديد من القرارات الدولية والوطنية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعكس هذا المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وهي تقيم بصورة رئيسة وضع الدول من خلال معايير يمكن مقارنتها مع دول أخرى، وتساهم في إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تطبيق سياسات كل في دولة مجالات التنمية المستدامة، و تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى مايلي:

- ✓ **مؤشرات اقتصادية:** و فيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية : (معتصم، 2015، الصفحات 60-61)

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و يقيس مستوى الناتج الاقتصادي الإجمالي النسبي للسكان في بلد ما ، وان الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون بتوضيح معدلات النمو الاقتصادي وتحديد مستوى الإنتاج الكلي وحجمه.

- الصادرات من سلع و الخدمات إلى الواردات ويبين هذا المؤشر قدرة البلد على الاستيراد و مواجهة المنافسة وزيادة الابتكار و المعرفة و تشجع على الانتشار، و تعبر عن درجة الانفتاح الاقتصادي.
- تغير نصيب الفرد من استهلاك الطاقة هو مؤشر الذي يقيس التقدم المحقق في بلد أو منطقة بالانتقال إلى استخدام أنواع العقود النظيفة ،و مساعدة في قياس الفقر في مجال الطاقة ، و لها أربعة مؤشرات ويعتبر نصيب الفرد من استهلاك الطاقة التجارية مؤشرا على التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد .
- رصيد حساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الجمالي وتدل هذه القيمة إذا كانت سالبة على أن البلد يكون في حالة مديونية ، و العجز في الحساب الجاري يشير إلى وجود عدم استقرار في الاقتصاد الكلي ، و العجز المستمر يتطلب تحولا في المستقبل من خلال مزيج من زيادة الادخار الخاص و العام و انخفاض قيمة سعر الصرف ، و ربما إعادة تقييم الالتزامات الخارجية .
- الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يتمثل في قدرة البلد على تحمل الديون .
- مجوعة المساعدة الإنمائية المقدمة وتمثل مدى مساهمة البلد في إعانات التنمية على مستوى الإقليمي و الدول، إذ أن زيادة الدخل الفردي كان الهدف الأساسي للتنمية ، غير أن الأمر لم يعد مقبولا ، حيث تخفي الأرقام الكلية أوجه التفاوت بين الفئات ،كما هناك أهداف أخرى لا تقل أهمية من جانب تحقيق التنمية المستدامة مثال الخدمات الصحية و التعليمة و مشاركة المرأة في نشاط الاقتصادي غير أن النتائج ليست إيجابية دائما بل يمكن أن تكون هناك نتائج سلبية فمثال التحسينات في الإنتاج الزراعي ليست ايجابية دائما قد يؤدي إلى الأضرار و استنزاف الموارد ،

✓ **مؤشرات اجتماعية**: من أهم هذه المؤشرات نجد: (غربي، 2014، صفحة 149).

- المساواة الاجتماعية: تتعلق بنوعية الحياة والمساواة في توزيع المواد وعدالة الفرص ما بين الأجيال وتمكين الإقليميات من الوصول الى الموارد الطبيعية ويعتمد هذا المؤشر على عنصرين هما :
- الفقر:يقاس بنسبة السكان الذين يعيشون في الفقر والعاطلين عن العمل.
- المساواة في النوع الاجتماعي: يقاس بالمقارنة بين معدل اجر المرأة و اجر الرجل.
- الصحة العامة: ترتبط بالتنمية المستدامة في الحصول على المياه الصالحة للشرب و الغذاء و الرعاية الصحية من أهم مبادئ التنمية المستدامة ، إما تلويث البيئة و التهميش السكاني يؤدي إلى تدهور الصحة بالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة و المؤشرات الصحية تتمثل في:
- حالة التغذية: تقاس الحالة الصحة للأطفال ،أما مؤشر الوفاة يقاس بمعدل وفاة الأطفال تحت خمس سنوات و العمر المتوقع عند الولادة .
- الصحة الاجتماعية: تقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب.
- التعليم : تحدده مؤشراته من خلال مستوى التعليمي ،يقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون الى صف الخامس من التعليم الابتدائي ،أما محو الأمية يقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع .
- السكن :من أهم الاحتياجات التنمية المستدامة لتفادي التجمعات العشوائية وتقاس حالة السكن بمؤشر نسبة مساحات الأبنية لكل شخص .

- الأمن :يتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 الف شخص من سكان من سكان الدولة
- السكان :كلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما اثر سلبا على استهلاك المواد الطبيعة ، ما يؤدي لزيادة المجاعة ، الفقر و بطالة ، هذه الزيادة تستخدم لقاس مدى التطور اتجاه تخفيض النمو السكاني .

✓ **مؤشرات بيئية**: من أبرزها نجد: (نوزاد، 2007، صفحة 34).

- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية :ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وكذلك نصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي،وان الزراعة لها دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء للسكان إضافة إلى فرص العمل وبهذا فإنها تعد المحرك للنمو الاقتصادي خاصة وأنها من الممكن أن تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة
- التغير في مساحات الغابات و الأراضي الحجرية: يبين هذا المؤشر: نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية . فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي أما العكس فانه يشير إلى توسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.
- التصحر: قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد. ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

6.2 معايير المؤشر الجيد في قياس التنمية المستدامة: يكن تلخيصها فيمايلي:(شاهين، 2000، صفحة 167).

- تعكس شيئا أساسيا و جوهريا لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال.
- أن تكون واضحة و يمكن تحقيقها، أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها و تقبلها.
- أن تكون قابلة للقياس و يمكن التنبؤ بها.
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة.
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب و يمكن التحكم فيها آم لا.

7.2 تحديات التنمية المستدامة: ومن أهم التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة المنبثقة عن مؤتمر العمل الدولي بجنيف سنة 2013 نجد مايلي:(بقة و العايب، 2008، صفحة 101)

- تحقيق الاستدامة البيئية وتحويل رؤية توفير العمل اللائق للجميع إلى حقيقة واقعة.
- الاستثمار في البنية التحتية لإدارة المياه وفي الحماية الاجتماعية في الأرياف من شأنه أن يولد فرص العمل و يستصلح الأراضي و يزيد الإنتاجية الزراعية و يحسن المقاومة في وجه تغير المناخ.
- تدعيم التغير الهيكلي المرتبط بالانتقال إلى أنماط إنتاج و استهلاك أكثر استدامة.
- إعادة الهيكلة الاقتصادية و الأخذ بعين الاعتبار تغير المناخ وما يثيره من تهديد الوظائف و سبل العيش.
- تدعيم أسعار الطاقة و السلع ذات الصلة بالطاقة خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة.

3. **تجربة الجزائر في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**

تميزت بداية الألفية الثالثة بارتفاع في أسعار النفط وتحقيق الجزائر لعائدات نفطية ضخمة مما حسن من الوضعية المالية لها وهو ما فتح المجال أمامها لتنفذ خطة تنموية الهدف منها تحقيق تنمية مستدامة وتنويع الاقتصاد، حيث وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية إضافة إلى التخطيط لبرامج تنموية منذ الاستقلال لتحقيق تنمية مستدامة والتوزيع العادل للثروات الاقتصادية بين الأجيال الحاضرة و الصاعدة إذ تمثل بداية الألفية الثالثة الانطلاقة الهامة لتنفيذ مخطط تنموي واسع تزامنا مع تحقيق عوائد هامة من العملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

1.3 جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة : حسب مؤشر أهداف التنمية المستدامة لسنة 2017 ، احتلت الجزائر المركز الأول عربيا و64 عالمي، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر اعتمد بشكل كبير على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المقترحة من قبل اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة، حيث شمل هذا المؤشر 157 دولة من أصل 193 دولة الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي الدول التي توفرت حولها بيانات لما لا يقل عن 80 بالمائة من المقاييس.

وما تصنيف الجزائر في هذه المرتبة إلا دليلا على إدراكها لمدى أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، ولتجسيد أهداف التنمية المستدامة اتخذت الجزائر إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن، وحماية بيئته، وفي هذا الإطار أعدت الجزائر خارطة طريق من اجل "تحسيس" كل الأطراف الفاعلة بهذه الأهداف وإدماجهم في السياسة الوطنية للتنمية وتسخير موارد مالية لتحقيقها، وذلك بإنشاء لجنة قطاعية مشتركة تشرف على تنسيقها وزارة الشؤون الخارجية ويقع مقرها في المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

ويمكن تلخيص الجهود المبذولة في مجال التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك توضيح برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2004/2001)،ثم البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2005/ 2009)، إضافة إلى البرنامج الخماسي2014/2010 ، ثمبرنامج للتنمية (2019/2015).

أ. **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004/2001)** : إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية ، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل ، تحسين المستوى المعيشي و تنمية الموارد البشرية وذلك من اجل تحقيق التنمية المحلية، يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية. (خطاف و غياط شريف، 2020، صفحة 140). والتي يوضحها الجدول الموالي :

الجدول رقم (01): يمثل المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004/2001).

الوحدة : مليار دينار جزائري

التعيين	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر:(مناد و مريزيق عاشور، 2020، صفحة 209).

ب. **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009/2005)** : جاء هذا البرنامج كامتداد لمواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001 خصوصا مع استمرار الصلابة المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة واعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة في سنة 2005 ثم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 ويتضمن محورين الأول يقوم على بعث برنامج استثماري رصد له غلاف قدره 55 مليار دولار أي حوالي 4202.7 مليار دينار وفي هذا الشأن أعطيت الأولوية فيه لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية ومكافحة البطالة، أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وتحسين إدارة الدين العام. (قندوز، قاسمي السعيد، و بلحمير ابراهيم، المخططات الخماسية التنموية في الجزائر في مواجهة الفقر و البطالة و التضخم، 2017، صفحة 195). والجدول الموالي يوضح أهم المخصصات المالية لدعم النمو

الجدول رقم (02): يمثل المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2009/2005).

(الوحدة : مليار دينار)

القطاعات	المجموع بالمبالغ	المجموع بالنسب%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشات الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر:(قندوز، قاسمي السعيد، و بلحمير ابراهيم، مرجع سابق، صفحة 195).

ج. **برنامج توطيد النمو الاقتصادي" برنامج التنمية الخماسي" (2014/2010):**أطلق على هذا البرنامج عنوان " برنامج الاستثمارات العمومية" و يندرج هذا البرنامج ضمن سياسة الدولة لإعادة العمار الوطني، والتي كان قد تم انطلاقها قبل 10 سنوات من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2000 وشمل هذا البرنامج قسمين أساسيين هما: استكمال المشاريع الجاري إنجازها ب 9700 مليار دينار

جزائري و إطلاق مجموعة جديدة من المشاريع بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري. (مناد و مريزق عاشور، مرجع سابق، صفحة 211) ويبين الجدول الموالي كيفية توزيع المبالغ على المحاور الرئيسة للبرنامج:

الجدول رقم (03): يمثل المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي " برنامج التنمية الخماسي (2014/2010).

المحاور	المبالغ(مليار دج)	النسب
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر:(مناد و مريزيق عاشور، مرجع سابق، صفحة 211).

د. **برنامج للتنمية (2020/2015)**: ويمكن تجسيده كالأتي: رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار و التي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية ، حيث يهدف هذا المخطط إلى تحقيق معدل نمو يقارب 7% مع أفاق سنة 2020 وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة القادمة بالاعتماد على احتياطي صرف يقدر ب 200 مليار دولار و أرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة ب 5600 مليار دينار، وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية الذي ستشرع الحكومة الجزائرية و تطوير الاقتصاد. (صاطوري، 2016، صفحة 308).

2.3 تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر : وفي ما يلي سنحاول أن نورد بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر للاطلاع على أهم الجهود المبذولة في هذا المجال:

1) **المؤشرات الاقتصادية :** من أهمها نذكر مايلي:

✓ مؤشر النمو الاقتصادي:

الجدول رقم (04): يمثل نمو إجمالي الناتج المحلي سنويا%

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نمو إجمالي الناتج المحلي سنويا%	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نمو إجمالي الناتج المحلي سنويا%	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2	0.8	0.9

المصدر:(https//www.albankadawli.org.data)

عرف النمو هو الأخر ارتفاع وانخفاض طوال الفترة (2000- 2020)، ليعرف انخفاض منذ سنة 2016 مسجلا بذلك أدنى مستوى له سنة 2019 بنسبة 0.8 % متأثرا بانخفاض أسعار النفط منتصف سنة 2014 ، ليرتفع مرة أخرى سنة 2020 لاكن بنسبة قليلة جدا ، فبالرغم من الجهود المبذولة لزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الاقتصاد إلا أن سيطرة قطاع المحروقات كان لها الأثر السلبي على اقتصاد الجزائر.

✓ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : يتمثل في الأتي:

الجدول رقم (05): يمثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	336211,249	341791,2111	356358,6212	377173,2017	388241,3635	405472,5911	406343,6238	413691,3299	416745,08	416183,8596

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية	423453,6613	427604,374	433598,518	436901,1293	444374,1026	451486,2137	456473,1856	453047,3563	449372,1975	444291,1806	444195.1402

المصدر:(https//www.albankadawli.org.data)

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ، إلا انه ورغم تذبذب هذا الأخير تسعى الجزائر إلى تفعيل دور البرامج التنموية في رفع مستوى معيشة الفرد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

✓ مؤشر البطالة: يتمثل في:

الجدول رقم (06): يمثل إجمالي البطالة من إجمالي القوى العاملة %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	29.77	27.29	25.89	23.71	17.64	15.27	12.27	13.78	11.32	10.15

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة	9.96	9.96	10.97	10.21	11.21	10.19	12	11.89	11.81	12.34	12.5

المصدر:(https//www.albankadawli.org.data)

من خلال جدول أعلاه نلاحظ انخفاض في معدلات البطالة ويعود ذلك إلى دور برامج التنمية للقضاء على البطالة عن طريق تنفيذ عقود الإدماج و برامج التشغيل إلا أن هذه الإجراءات لا تزال غير كافية للقضاء على البطالة التي وصلت إلى 11.81.% لترتفع مرة أخرى سنة 2020 ، وهذا راجع لجائحة كورونا والتي أدت إلى غلق المصانع وتأثيرها على أداء الاقتصاد بصفة عامة .

2) المؤشرات الاجتماعية : ويشمل المؤشرات التالية:

✓ مؤشر التعليم:

الجدول رقم (07): يمثل أداء الجزائر في مؤشرات التعليم الجيد (2010-2020)

السنوات	2010	2016	2020
صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية%	97.2	97.59	**96.25**
نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم العالي%	29.9	42.6	**51.6**
معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة بين الفئة العمرية 15-24عام في الجزائر لكلا الجنسين%	(سنة2008*) 93.8	(سنة 2015*) 96.8	**97.55**

المصدر:(منصوري، 2020، صفحة 88).

يبين جدل أداء الجزائر في مؤشرات التعليم الجيد التطور الذي يشهده هذا القطاع خاصة نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم العالي ومعدل الأمية نتيجة الاهتمام الكبير بمجال التعليم وإعطاءه أولوية في تنفيذ البرامج التنموي، وهذا من خلال التحسن الكبير في مجال التكنولوجيا في مجال التعليم ، خاصة التعليم العالي من خلال انشاء منصة بروقرس وغيرها من التطبيقات الأخرى.

✓ مؤشر سوء التغذية:

الجدول رقم (09): معدل انتشار سوء التغذية % من تعداد السكان

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	/	8	7.4	7	7	6.7	6.4	6	5.6	5.2

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة	4.5	4	3.5	3.3	3.3	3.2	3.2	3.1	2.8	**2.4**	**2.2**

المصدر:(https//www.albankadawli.org.data)

ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل انتشار سوء التغذية عرف انخفاض وصل إلى 2.8 %سنة 2018 مقارنة لما كانت عليه سنة 2001 (8%) في ظل جهود الجهات المعنية للقضاء على الفقر، ليستمر هذا الانخفاض سنة 2020 ليصل إلى 2.2% وهذا يدل على الجهود التي تبذلها الجزائر للقضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

3.3 معيقات التنمية المستدامة في الجزائر: وتواجه التنمية المستدامة في الجزائر مجموعة من المعيقات نذكر منها: (خلفة و عيساوي فلة، 2021، الصفحات 33-34).

- العولمة و أثارها التي تحد من إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.
- ظاهرة الفساد التي تقف عائق أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة.
- زيادة الفقر و زيادة حدة الأمية و البطالة.
- استمرار الازدياد السكاني و زيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- تفاقم الضغوط على الأنظمة الايكولوجية و على المرافق والخدمات الحضرية .
- تلوث الجو والهواء و تراكم النفايات.
- وقوع الجزائر في منطقة معرضة لهزات الزلزال و أخطار الفيضانات.

- استمرار ظاهرة الجفاف و زيادة التصحر.
- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ونقص الطاقات المتجددة في بعض المناطق.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع تنفيذ استراتيجيات و برامج التنمية المستدامة.

4. **الخاتمة:** يكشف تحليل التجربة التنموية الجزائرية على مدى السنوات الماضية ،أنها قامت بتحقيق انجازات هامة على الصعيد الاجتماعي مقارنة بالصعيد الاقتصادي ، وبناءا على الأهداف و الفرضيات التي تمت صياغتها توصلنا إلى جملة من النتائج التالية:

- التنمية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار و الاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية ، والتي تتخذ من التوازن البيئي محورا أساسيا لها.
- يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة بتفاعل أبعادها الأساسية: هي الأبعاد الاقتصادية ،و الاجتماعية ،و البيئية ، مع بعض بنفس الدرجة ، أي أن هناك ترابط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة .
- إن مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من أجل عدم التخلف ، إذ تعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة ، إذ تقيم بشكل رئيسي حالة الدول ، كما أن هذه المؤشرات من شأنها أن تساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة.
- بعض المؤشرات تعكس الرغبة القوية للجزائر في المضي قدما نحو إستراتجية التنمية المستدامة وذلك من خلال تنفيذها لبرامج تنموية طوال الفترة(2019/2000) وتخصيصها لمبالغ ضخمة كان الهدف منها تحقيق تنمية اقتصادية، إذ ساهمت في زيادة معدلات النمو و تقليل من حجم البطالة مع تحسن طفيف في باقي المؤشرات إلا أنها تبقى ضعيفة وهذا ما يدل على تحقيق البرامج التنموية للأهداف المسطرة في مجال التنمية المستدامة كانت متفاوتة وضعيفة خاصة في ظل تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتأثره بتقلبات أسعار النفط وهذا ما أكدته الأزمة النفطية 2014 و إتباع سياسة التقشف مما عرقل سياسة التنمية، لذا لابد من إتباع معايير دولية لتحقيق تنمية مستدامة بعيدة عن قطاع النفط.

التوصيات :نوصي بمايلي:

- تشجيع الأفراد على حماية البيئة و المحافظة على المحيط وذلك من خلال إتباع الثقافة المستدامة.
- ضرورة المحافظة على الإرث الحضاري و إ استثماره لتحقيق التنمية المستدامة.
- ضرورة مواصلة جهود الجزائر و إ تباع معايير دولية لتحقيق التنمية المستدامة بعيدا عن قطاع المحروقات.

أفاق الدراسة:

- أهمية الثقافة المستدامة في تحسين البيئة و المجتمعات.
- حماية البيئة في إطار تجسيد و تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

- (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 20 فيفري, 2021، من https//www.albankadawli.org.data: https//www.albankadawli.org.data
- (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 20 فيفري, 2021، من https//www.albankadawli.org.data: https//www.albankadawli.org.data
- (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 17 فيفري, 2021، من https//www.albankadawli.org.data: https//www.albankadawli.org.data
- (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 17 فيفري, 2021، من https//www.albankadawli.org.data: https//www.albankadawli.org.data
- (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 20 فيفري, 2021، من https//www.albankadawli.org.data: https//www.albankadawli.org.data
- (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 18 فيفري, 2021، من https//www.albankadawli.org.data: https//www.albankadawli.org.data
- CORINNC GENDRON. (2006). *le developpement durable comme compromis*. canada: publication de universite qubec.
- ابتسام خطاف، و غياط شريف. (جويلية, 2020). التجربة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة بين الواقع و التحديات. *الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، 03* (03)، صفحة 140.
- ابو النصر مدحت، و ياسين محمد مدحت. (2017). *التنمية المستدامة*. مصر: المجموعة العربية للتدريب و النشر.
- احمد عبد الفتاح ناجي. (2013). التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة. (صفحة 38). مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- الجودي صاطوري. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر - الواقع و التحديات-. *مجلة الباحث* (16)، صفحة 308.
- الشريف بقة، و عبد الرحمان العايب. (ديسمبر, 2008). العمل و البطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية (08)* ، 101. بسكرة.
- العالية مناد، و مريزق عاشور. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 211.
- العالية مناد، و مريزيق عاشور. (2020). مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالاسقاط على الفترة الممتدة من 2019/2001. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، 16* (22)، صفحة 209.
- العالية مناد، و مريزيق عاشور. (بلا تاريخ). مرجع سابق. صفحة 211.
- الهام شيلي، خالد قيرة، و رابح بونمري. (ديسمبر, 2019). ابعاد مفهوم التنمية المستدامة و اليات تطبيقها بالمؤسسات الاقتصادية- مؤسسة لاند روفر للسيارات نموذجا-. *مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية و الادارية ، 02* (02)، صفحة 107.
- بهاء شاهين. (2000). *مبادئ التنمية المستدامة*. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- خيرة تحانوت، و بن مسعود ادم. (2018). التنمية المستدامة بين المعوقات و التحديات المستقبلية للدول النامية. *مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي الخامس حول استراتجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة تجارب بعض الدول ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير* (صفحة 05). جامعة البليدة02.
- رشيدة زاوية. (2019). ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة دراسات اقتصادية ، 20* (01)، الصفحات 14-15.

- سارة خلفة، و عيساوي فلة. (فيفري, 2021). التنمية المستدامة بين المفهوم و متطلبات تحقيقها. *02* (01)، الصفحات 33-34.
- سايح بوزيد. (2013). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. 80. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية: جامعة ابو بكر بلقايد.
- طارق قندوز، قاسمي السعيد، و بلحمير ابراهيم. (جانفي, 2017). المخططات الخماسية التنموية في الجزائر في مواجهة الفقر و البطالة و التضخم. *مجلة دراسات انسانية و اجتماعية* (07).
- طارق قندوز، قاسمي السعيد، و بلحمير ابراهيم. (بلا تاريخ). مرجع سابق. (07)، صفحة 195.
- عبد الرحمان العايب. (2011). التحكم في الاداء الشامل للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. 06. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية: جامعة فرحات عباس.
- عبد الرحمان الهيتي نوزاد. (2007). التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة و التحديات االمستقبلية. *مجلة شؤون عربية* (150)، صفحة 34.
- عبد المجيد قدي. (2010). *الاقتصاد البيئي*. الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع.
- عيسى قبقوب. (افريل, 2017). السياسة البيئية و التنمية المستدامة. *مجلة افاق علمية* (13)، صفحة 11.
- محمد اسماعيل معتصم. (2015). دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة - سوريا نمودجت -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. 60-61. سوريا، كلية العلوم الاقتصادية: جامعة دمشق.
- محمد علي باتر. (2003). *العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة*. عمان: دار الاهلية للنشر و التوزيع.
- محمد علي سعيد. (2006). التنمية المستدامة - منهج جديد للتنمية -. العراق، كلية الادارة و الاقتصاد: جامعة الانبار.
- محمد غربي. (2014). *التكامل العربي بيد دوافع التنمية المستدامة و ضغوط العولمة*. لبنان: دار الروافد الثقافية.
- منشورات مخبر الشراكة. (بلا تاريخ). التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. *منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الاورو مغاربي* ، 185.
- منى منصوري. (ديسمبر, 2020). التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة ارصاد للدراسات الاقتصادية و الادارية ، 03* (03)، صفحة 88.
- نور الدين جاب الله . (ديسمبر, 2020). التنمية البشرية ودورها في تدعيم التنمية المستدامة و التقليل من البطالة - دراسة حالة الجزائر مقارنة بالتجربة الماليزية-. *العلوم التجارية ، 19* (02)، الصفحات 273-274.